# واقع شبكات الحماية الاجتماعية في العراق وأثرها في حماية المستهلك.

**حسناء ناصر إبراهيم** **وصال عبد الله حسين**

**مركز بحوث السوق وحماية المستهلك– جامعة بغداد**

## الخلاصة

**يستعرض البحث واقع برنامج شبكة الحماية الاجتماعية وآليات عملها من خلال التعرف على المراحل التاريخية للعمل الاجتماعي في العراق والفئات المشمولة بالبرنامج فضلاً عن معوقات العمل وفق المعيار الذي بموجبه يحصل المعيل على المعونة الاجتماعية. ويتضمن البحث برنامجاً مقترحاً مع بعض التوصيات لتفعيل عمل شبكة الحماية الاجتماعية.**

## المقدمة

شهد العراق مجموعة من التحولات الاجتماعية، خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، بسبب الآثار المتراكمة للحروب التي تعرض لها البلد خلال تلك المدة والحصار الاقتصادي، والتي أثرت بشكل سلبي في المكاسب التنموية التي تحققت خلال عقد السبعينات، بما أدى إلى تآكلها، وانهيار الطبقة الوسطى وتدني مستويات المعيشة وارتفاع معدلات الفقر والبطالة. فنتائج الوضع الصحي في العراق، اقل بكثير من مستويات بعض البلدان العربية، التي لا تمتلك قاعدة الموارد الغنية التي يمتلكها العراق، اذ سجلت وفيات الأطفال الرضع ارتفاعا كبيرا خلال عقد التسعينات من القرن الماضي (فترة الحصار الاقتصادي) وبلغت 102 حالة وفاة لكل ألف ولادة صحيحة خلال عام 2004، وهذا المعدل مشابه لما موجود في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. كما ارتفعت وفيات الأمهات، وانتشرت حالات سوء التغذية لدى الأطفال (3).

أما بالنسبة للوضع التعليمي فقد شهدت معدلات التسجيل في المدرسة أدنى مستوياتها مقارنة بما موجود في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وارتفعت معدلات الأمية خصوصا أمية الفتيات، في المناطق الريفية، وارتفعت نسبة التسرب من المدرسة نتيجة لسوء الأوضاع الاقتصادية

ودخول الأطفال إلى سوق العمل، للمساهمة في تنويع مصادر الدخل للأسرة، خصوصا بعد فقدان الأسر لمعيلها (الأب) نتيجة الحروب التي خاضها العراق (15).

ساهمت كل هذه العوامل في زيادة التوترات الاجتماعية، وفتحت الطريق أمام المزيد من الانتكاسات المتكررة التي عرضت البناء الاجتماعي لعدم الاستقرار، وأفضت لإتباع سياسات اجتماعية جديدة تستهدف الحد من هذه الانعكاسات وتخفيف وطأتها، وبخاصة على الشرائح الفقيرة وبعض الفئات الأكثر عرضة للصدمات (الفقراء والعاطلين عن العمل، والمتسربين من العملية التربوية والأيتام والمعوقين والمسنين) للتقليل من معدلات الفقر. وقد سعت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية من خلال برنامجها (شبكة الحماية الاجتماعية) لتحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية التي يقع الجزء الأكبر في تحقيقها على عاتق الدولة، وصولا إلى التنمية الشاملة، وان الربط بين السياسات الاجتماعية والاقتصاد الكلي ومحاولة التطبيق العملي هو نهج التنمية الذي ينعكس خلال عمل شبكة الحماية الاجتماعية لتطبيق الحقوق المتمثلة في التمتع بالحد الأدنى من الحياة وليس الحد الامثل والذي يربط بين المعايير الاجتماعية والقدرات الاقتصادية الوطنية.

## مشكلة البحث

يتجلى أثر برنامج شبكة الحماية الاجتماعية بتقديم الضمانات المادية للشرائح الاجتماعية التي تعيش تحت خط الفقر، وتقليل صعوبات الحياة وتمكينها من مسايرة المجتمع والتفاعل معه بايجابية كي تساهم في انتشال الفقراء من فقرهم فان تحسين أدائها يساعد على تخفيض أعداد الفقراء وتحقيق المزيد من منافع سياسات التحرر الاقتصادي وتقليل مخاطره تجاه الشرائح الأكثر فقرا في المجتمع العراقي وتشخيص بعض الصعوبات التي تواجه البرنامج.

## أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف آلاتية:

* دراسة واقع برنامج شبكة الحماية الاجتماعية في العراق واليات عملها.
* تشخيص بعض الصعوبات التي تحيل دون أداء عمل البرنامج بالشكل الأفضل. والتعرف على المراحل التاريخية للعمل الاجتماعي في العراق.

## أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث في الأتي:

* تزايد أعداد الفقراء في المجتمع العراقي يتزامن مع سياسات التحرر الاقتصادي.

* انعكاس لخدمة الإنسان في أكثر أوضاعه خصوصية بما يضمن توفير متطلبات حياة كريمة التي هي جزء لا يتجزء من حقوق الإنسان المشروعة.
* رعاية المستهلك الأكثر فقرا وتمكينه اقتصاديا واجتماعيا وذلك بتوفير حزمة الأمان الاجتماعي.

## فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها: (هل استطاع برنامج شبكة الحماية الاجتماعية المطبق في العراق من تحقيق الامان الاجتماعي لشريحة الافراد المشمولين به وانتشال العوائل الأكثر فقرا من واقع الحرمان وتخفيف معاناتها).

**أولا: الأمن الاجتماعي وشبكة الحماية الاجتماعية:**

يعرف الأمن الاجتماعي "بأنه مجموعة من الآليات والأنشطة المترابطة المستخدمة لتحقيق الاستقرار للأفراد والجماعات، وتحرير الإنسان من الحاجة والعوز والحرمان، والحد من خسائره وحمايته من الأخطار الداخلية والخارجية غير الملائمة التي قد يتعرض لها، سواء أكانت أزمات أم أخطارا من صنع الإنسان، مثل الأزمات المالية والانحسار الاقتصادي والفقر والبطالة، أو طبيعية كتعرض الإنسان إلى كوارث الزلزال والمجاعة وانتشار الأمراض وغيرها من الكوارث التي يكون للطبيعة أثر فيها (2)، ويمثل الأمن الاجتماعي احد ركائز العمل الاجتماعي ويهدف إلى دعم الاستقرار والتماسك الاجتماعي وتحقيق التوازن بين مكونات وفئات المجتمع.

اما شبكات الحماية الاجتماعية فقد ارتبط مفهومها بما يسمى بدولة الرعاية او الرفاه وتعني مجموعة من الاليات التي توفر لشريحة من المواطنين ما يساعدهم على مواجهة صعوبات الحياة ويؤمن لهم استمرارية الحياة (9) وهي بذلك تتضمن مجموعة من الاليات بضمنها خدمات التشغيل من تدريب مهني واعانات نقدية وعينية ومنح صغيرة لتشجيع المشاريع الصغيرة (15)، كما عرفت من قبل شبكات الأمان والحق في الغذاء في روما بأنها برامج التحويلات النقدية أو العينية الهادفة إلى الحد من الفقر من خلال إعادة توزيع الثروة أو حماية الأسر من الصدمات الناجمة عن تغير الدخل، وبذلك فهي حق الإنسان بالحصول على احتياجاته الأساسية، من غذاء وسكن وملبس وخدمات صحية وتعليمية مناسبة، لأجل استمرارية بقاؤه.

إن حق الحصول على الاحتياجات الأساسية للإنسان، كانت هي القضية التي شغلت تفكير بني البشر منذ القدم، فضمان البقاء كان هو الحافز الأساسي للإنسان الذي دفعه للسعي، لاجل تامين الغذاء والكساء والسكن، من خلال تفاعل ديناميكي بينه وبين أفراد المجتمع الذي يعيش فيه. حيث

استطاع توفير بعض الاحتياجات الضرورية بنفسه، واعتمد على الآخرين في توفير البعض الأخر. وقد ساعد عيش الإنسان في مجموعات على سيادة مبدأ التكافل الاجتماعي والتضامن، الذي حقق ولو بصورة نسبية الحماية الأمنية والاجتماعية.

تطورت أشكال الحماية بتطور المجتمعات البشرية. وقد نادت الشرائع السماوية كافة بمبدأ العدالة الاجتماعية وحق أفراد المجتمع في العيش الكريم، كما دعت إلى ضرورة القيام بأعمال الخير الهادفة لتحسين أوضاع الفئات الفقيرة التي تحتاج إلى مساعدة في المجتمع (6)، ومع ظهور الدولة الحديثة، والتطورات الاقتصادية والاجتماعية، ظهر نظام الضمان الاجتماعي، الذي يعد من المبادئ الحديثة نسبيا، فقد ورد أول استخدام لمصطلح الضمان الاجتماعي Social Security في أمريكا عام 1935، على اثر أزمة الكساد الاقتصادي الكبير في سنة 1929 فصدر القانون الأمريكي للضمان الاجتماعي لمساعدة كبار السن والعاطلين عن العمل، ثم تداول هذا المصطلح في تشريعات دول العالم المختلفة. وقد ظهر في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948 حيث أشارت المادة 25 منه على أن الضمان الاجتماعي حق من حقوق الإنسان، فلكل إنسان الحق في مستوى لائق للمعيشة لتامين صحته وسعادته هو وعائلته، من الغذاء والكساء والخدمات الطبية في حالات تعرض هذا الإنسان إلى مخاطر البطالة والمرض والعجز والشيخوخة (11).

نلاحظ ان هذه المادة تتفق مع الفقرة الثانية من الحقوق الأساسية للمستهلك التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1985 والتي نصت: (للمستهلك حق في إشباع احتياجاته الأساسية من الغذاء والكساء والمأوى والعناية الصحية والتعليم) (4).

عليه، يمكن القول إن شبكات الحماية الاجتماعية آلية من آليات الأمن الاجتماعي المرحلية، تعمل على التخفيف من الضغوط (ممثلة بالفقر والبطالة وانخفاض مستوى المعيشة وحالات المرض والعجز والشيخوخة) التي تتعرض لها بعض فئات المجتمع، التي تضررت بفعل تراجع معدلات النمو لاقتصادي أو نتيجة لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي وبرامج الخصخصة، أو نتيجة الحروب والحصار والعقوبات التي تفرض على البلدان أو المجاعات وغيرها، اذ يكون لتلك الاليات دور في مساعدة الفئات المتضررة على تخطي هذه المشاكل، وتمكينها من الاندماج في المجتمع، علما إن شبكات الحماية الاجتماعية ليست بديلا عن أنظمة الضمان الاجتماعي التقليدية إنما هي مكملة لها.

بشكل عام هناك العديد من العناصر التي تتضمنها شبكات الحماية الاجتماعية أهمها، سياسات دعم أسعار المواد الغذائية، وبرامج الرعاية الاجتماعية للأسر الفقيرة، وبرامج التنمية الريفية،

والبرامج المتعلقة بالعمالة، ودعم الخدمات الصحية والتعليمية، وبرامج رعاية الأيتام والأحداث، ونظام المدرسة الإصلاحية.

**ثانيا: واقع شبكات الحماية الاجتماعية في العراق:**

أخذت تظهر في العراق وتحديدا في عام 1921 أولى نشاطات العمل الاجتماعي (الحماية الاجتماعية) اعتمدت حينها الأنشطة الطوعية ذات السمة الدينية، فقد أسس الآباء الكرمليون خدمات لرعاية الأيتام في بغداد والبصرة، تكاملت أنشطتها مع أنشطة الميتم الإسلامي وجمعية العلل الاجتماعية وجمعية حماية الأطفال وغيرها، وقد مر العمل الاجتماعي في العراق بمراحل متعددة خلال المدة 1958–1970 على الرغم من التطورات التي حصلت في الاقتصاد العراقي حيث بدأت الحكومة العراقية بالحصول على 51% من عائدات النفط، حققت للموازنة العامة موارد لتمويل حركة التنمية، إلا إن العمل الاجتماعي ظلت آفاقه محدودة، حيث التغيرات الاقتصادية لم تكن كافية لتمويل برامج الدعم، إضافة إلى ذلك فان هذا العمل اتسم بتشتته بين عدة وزارات وهي وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والداخلية والصحة (8)، وخلال تلك الفترة اشتدت الصراعات السياسية في المجتمع العراقي، أثرت بشكل مباشر في العملية التنموية، إلا إن ذلك لم يمنع من صدور قوانين ونظم اجتماعية مهمة في مجالات الرعاية الاجتماعية وإصلاح الأحداث والتأهيل المهني (20). وفي (الشكل، 1) تتوضح بعض مؤشرات العمل الاجتماعي الرسمي والطوعي في العراق للمدة 1958–1970.

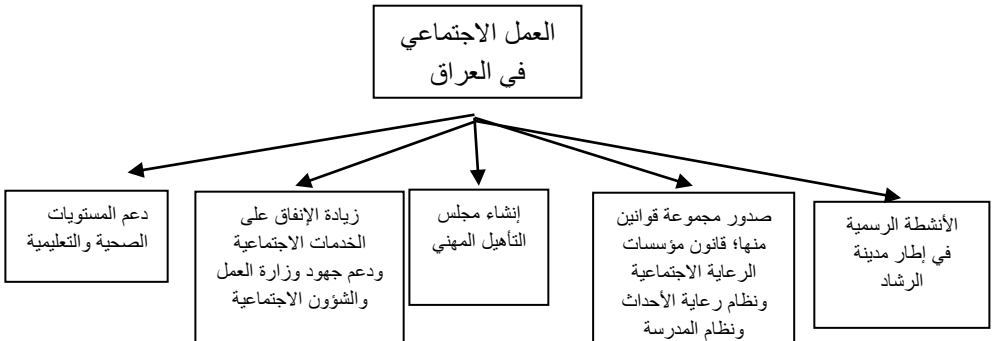


*** شكل رقم (1):** مؤشرات العمل الاجتماعي الرسمية والطوعية في العراق للفترة من 1958- 1970.

*** المصدر:** (20).

وشهد عقد السبعينات 1970-1980 استقرارا نسبيا في نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتميز بوفرة مالية كبيرة كان سببها إضافة إلى السيطرة على الثروة النفطية بعد قرار تأميم شركات النفط العراقية، الارتفاعات المتتالية والسريعة والحادة في أسعار النفط بين عامي 1973و1979 إذ صاحب ذلك تزايد كبير ورائع في القدرة على إنتاج النفط وتصديره، أدت كلها إلى زيادة كبيرة في

فوائض الحساب الجاري من ميزان المدفوعات، اذ قدرت عائدات النفط بين عامي 1973و1980 بحوالي 95 مليار دولار (10).

في اثر ذلك توجه اهتمام الحكومة بزيادة الخدمات العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية، عبر توسيع قاعدة توزيع الموارد لصالح الفئات محدودة الدخل والفقيرة في المجتمع العراقي، وركزت على الجانب الاجتماعي الذي شهد تطورا بنسبة نمو قدرت بنحو 5.8% سنويا خصوصا في قطاع الصحة والتعليم (7)، وارتفع نصيب الخدمات الاجتماعية من 690 مليون دينار عراقي في عام 1976 ليبلغ نحو مليار دينار عراقي في عام 1980 بمعدل نمو سنوي بلغ نحو 10.4% (13).

دخل العراق خلال حقبة الثمانينيات لثماني سنوات متتالية في حرب مع إيران، استنزفت موارده التي توجه القسم الأعظم منها، لتمويل نفقات الحرب، وعلى الرغم من تراجع العمل الاجتماعي، اذ ألغيت بعض المؤسسات الاجتماعية كالمؤسسة العامة للإصلاح الاجتماعي والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (20)، فقد صدر قانون الرعاية الاجتماعية رقم 126 لسنة 1980 ليضمن حصول بعض الأسر الفقيرة على راتب شهري لتلبية احتياجاتها الأساسية، نتيجة المعاناة والمصاعب التي واجهت شريحة واسعة في المجتمع العراقي، على الرغم من إن هذا الراتب لم يكن يسد الا جزء يسير من الاحتياجات الحياتية لتلك الأسر، وفي حينها لم يؤخذ بنظر الاعتبار عدد أفراد الآسر المستفيدة (20)، يوضح (الشكل، 2) مؤشرات العمل الاجتماعي والتنمية الاجتماعية في العراق خلال عقد السبعينيات.

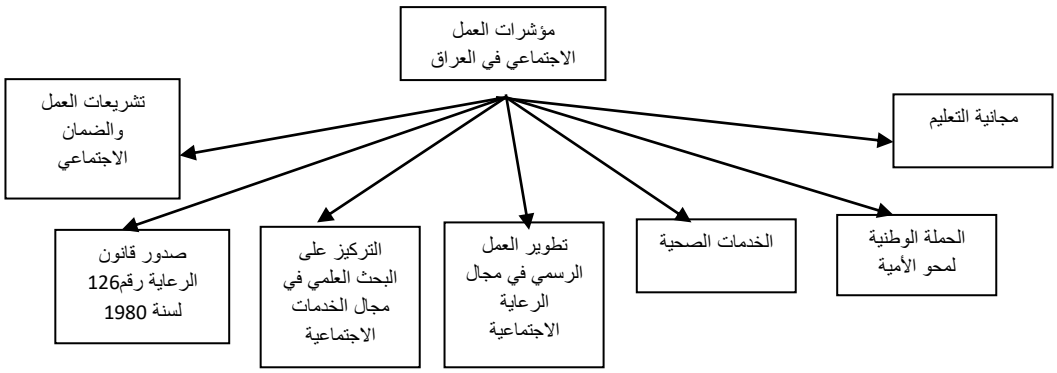


*** شكل رقم (2):** مؤشرات التنمية الاجتماعية والعمل الاجتماعي في العراق للفترة (1970–1980).

*** المصدر: (20).**

وشهد العراق منذ بداية عقد التسعينات من القرن العشرين سنوات صعبة اتسمت بآثارها السلبية على مجمل جوانب الاقتصاد، ومنها جانب العمل الاجتماعي. فمع حرب الخليج والعقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق خلال تلك الفترة، وتراجع عائدات النفط، نتيجة لتطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء، وارتفاع معدلات التضخم، ازداد عدد الأسر التي تعاني من الفقر وزاد عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، وارتفعت نسبة التسرب من الدراسة وانخفضت نسبة الطلاب المسجلين في المدارس، ولم تعد مجانية التعليم ومحو الأمية والضمان الصحي والاجتماعي سوى مسميات متدنية الأثر (7)، لذلك فقد سجل برنامج الرعاية الاجتماعية للأسر تراجعا خلال تلك المدة.

حاولت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية خلال قانون الرعاية الاجتماعية، أن توفر حماية للأسر التي بدأت تعاني من مشاكل مركبة صحية وبيئية وسكنية واقتصادية، وقد بلغ عدد الأسر التي استفادت من هذا القانون نحو 57714 أسرة صرفت لها رواتب قدرت بنحو 13232 مليار دينار، ولم تكن تلك المبالغ التي صرفت كافية لتلبية الاحتياجات الأساسية لتلك العوائل، فارتفاع معدلات التضخم أدى إلى تآكل القيمة الحقيقية لها، وهذا كله ولد مشاكل اجتماعية خطيرة؛ منها ارتفاع حالات التفكك الأسري، والصراعات بين أفرادها، وقد كان ذلك احد مصادر ارتفاع معدلات الجريمة والجنوح، حيث أشار تقرير لليونيسيف إلى ازدياد أعداد الأحداث الجانحين من 2600 حالة عام 1991الى 4420 حالة في عام 1996 (21).

ونتيجة للعقوبات التي فرضت على العراق بعد حرب الخليج الثانية، لجأت الحكومة العراقية حينها إلى اعتماد نوع جديد من الحماية الاجتماعية (نظام البطاقة التموينية) وذلك بتوزيع سلة من المواد الغذائية على كل فرد في العراق، وبأسعار رمزية، لتحسين مستوى المعيشة (8)، وساهمت تلك

الآلية بالتخفيف النسبي من النقص الغذائي للأسر العراقية، رغم التحفظات التي يمكن أن نسجلها على هذا النظام، ومن أهمها رداءة المادة الموزعة وعدم كفايتها، الأمر الذي يؤدي إلى لجوء اغلب الأسر إلى الأسواق المحلية لسد النقص الحاصل في مفردات السلة الغذائية، وقد اثر هذا الأمر في شريحة واسعة من المجتمع خصوصا من الطبقة المتوسطة وذوي الدخل المحدود، وضمن هذه المرحلة استمر العمل بنظام البطاقة التموينية (النظام الذي ساعد على سد جزء من الاحتياجات الأساسية) وصدر خلال هذه المدة القرار المرقم 98 للرعاية الاجتماعية لسنة 2000، الذي أوجب ضرورة التوسع في عمل دائرة الرعاية الاجتماعية.

وبعد أحداث 2003 تم شمول العاطلين عن العمل بشبكة الحماية الاجتماعية، إذا كان العاطل عن العمل مسئولا عن إعالة أسرة معدمة او ذات دخل منخفض، أما اذا كان غير معيل فان هذا العاطل بامكانه الاستفادة من خدمات الشبكة كالتدريب المهني. خصوصا بعد أن تم تحديد نسبة الأسر الواقعة تحت خط الفقر بمليون أسرة وقد تم منح راتب شهري للمستفيدين من راتب شبكة الحماية الاجتماعية ابتداء من 2005/12/1 وعلى وفق جدول الإعانة الاجتماعية المستند إلى حجم الأسرة بنحو ما ذكر في (الجدول، 1) وقد جاء هذا المشروع لمساعدة فئات مختلفة من المجتمع العراقي بحاجة ماسة إلى الرعاية (21).

خصص مبلغ 500 مليار دينار عراقي في عام 2006 لأجل تنفيذ مشروع شبكة الحماية الاجتماعية، وقد تأسس قسم شبكة الحماية الاجتماعية في دائرة الرعاية الاجتماعية، وفي بداية عام 2007 حدث انشطار في هذا القسم واستحدث بدلا منه دائرة ذوي الاحتياجات الخاصة، وبذلك أصبحت دائرة الرعاية الاجتماعية تهتم بمشروع شبكة الحماية الاجتماعية وتعنى بدفع إعانات مادية لدعم الأسر معدومة الدخل وذات الدخل المنخفض، وقد تأسست دائرة شبكة الحماية الاجتماعية لتطبيق هذا المشروع.

**ثالثا: الفئات المشمولة بشبكة الحماية الاجتماعية في العراق:**

أما بالنسبة للفئات المشمولة براتب شبكة الحماية الاجتماعية في العراق فهي (18):

- الأسر عديمة الدخل وذات الدخل الواطئ.
- العاطل عن العمل الذي أكمل الخامسة عشر من العمر، ولم يكن مستمراً على الدراسة، وان يكون مسجلاً في قاعدة بيانات العاطلين في احد مراكز التشغيل.
- الشخص الذي يكون مسؤولا عن إعالة أسرة أو لا يكون ضمن أسرة، وإنما يعيش مستقلاً.

- الشخص العاطل الذي يعيش ضمن أسرة الذي يقتضي أن يقدم ما يثبت إن أسرته معدومة أو واطئة الدخل لغرض شموله ضمن الأسرة بشبكة الحماية الاجتماعية.
- المعاق الذي انعدمت قدرته على العمل أو الحصول عليه أو الاستقرار فيه بسبب نقص أو اضطراب في قابليته العقلية أو النفسية أو البدنية، ويستحق المعوق مبلغ الإعانة كفرد بالإضافة إلى ما تستحقه الأسرة وبغض النظر عن حجم الأسرة ودخلها، ولا يستحق المعاق الإعانة الاجتماعية إذا كان يتقاضى تقاعداً أو ضمان العوق، وفي حالة كون مبلغ التقاعد أو ضمان العوق يقل عن المبلغ المحدد، فيمنح الفرق بين المبلغين.
- العاجز كلياً بسبب المرض أو الشيخوخة.
- الأرملة والمطلقة التي لديها قاصر أو معوق بالغ عاجز عن العمل كليا يعيش معها.
- اليتيم والعاجز كليا عن العمل بسبب المرض أو الشيخوخة.
- المكفوف والمصاب بالشلل الرباعي.
- الطالب المتزوج المستمر على الدراسة لغاية الدراسة الجامعية الأولية إذا لم يكن له معيل مكلف بالإنفاق عليه قانونا.
- أسرة السجين إذا زادت مدة محكوميته على سنة واحدة واكتسب قرار الحكم الدرجة القطعية.

وفي ضوء ما سبق يصبح المشمولون في البرنامج لغاية 2007 وللمحافظات كافة قرابة مليون عائلة مستفيدة، وعند حصر المشمولين حسب بيانات وزارة المالية/ الدائرة الاقتصادية وكما يعكسها الجدول في أدناه:

* **جدول رقم (1):** تقسيم الأسر حسب المشمولين لغاية 2007.

| المحافظة | دخل منخفض | عاطلين عن العمل | معوقين وعاجزين | العوائل المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعي |
|---|---|---|---|---|
| بغداد | 16310 | 16831 | 18210 | 93612 |
| واسط | 15769 | 900 | 1450 | 26662 |
| ديالى | 10953 | 21200 | – | 40624 |
| الانبار | 512 | 1060 | 2549 | 9869 |
| البصرة | 21257 | 6209 | 31805 | 66671 |
| ميسان | 5541 | 390 | 1875 | 19442 |
| ذي قار | – | 25237 | 4881 | 38653 |
| بابل | 1376 | 13321 | 6586 | 32838 |
| كربلاء | 835 | 13239 | 3826 | 24396 |
| القادسية | – | 568 | 15575 | 27905 |
| التاميم | 800 | 5000 | 8000 | 17158 |
| السليمانية | – | – | – | – |
| نينوى | 4754 | 9527 | 42524 | 69919 |
| اربيل | – | – | – | – |
| دهوك | – | – | – | – |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| المثنى | 616 | 3839 | 2045 | 13969 |
| النجف | 14316 | 4300 | 9980 | 33569 |
| صلاح الدين | - | 5115 | 21569 | 32381 |
| المجموع | | | | 547668 |

* **المصدر**: (12).

ومن الجدول تتبين الملاحظات أدناه:

- استأثرت كل من محافظة بغداد، نينوى، البصرة بالمراتب الأولى بعدد العوائل المشمولة.
- صنف الجدول المشمولين الى ثلاثة أصناف هم ذوي الدخل المنخفض والعاطلين عن العمل والمعوقين والعاجزين.
- استحوذت محافظة البصرة على أعلى عدد من العوائل من ذوي الدخل المنخفض بواقع 21257 عائلة.
- اما بالنسبة للعاطلين عن العمل فقد كانت حصة محافظة ميسان اقل عدد للعاطلين 390.
- استأثرت محافظة نينوى، البصرة، صلاح الدين بأعلى عدد من المعوقين والعاجزين.

**مواقع شبكة الحماية الاجتماعية في محافظة بغداد:**

اتفقت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مع مجلس محافظة بغداد على اختيار قواطع مجالس البلدية مواقع لشبكة الحماية الاجتماعية بضم موظفي الشبكة وأعضاء من المجلس يتم خلاله تسلم معاملات المواطنين المشمولين بضوابط الشبكة، اما مواقعها حسب قواطع مجالس البلدية لناحيتي الرصافة والكرخ وحسب الاتفاق المبرم بين الجهتين يعكسها (الجدول، 2).

* **جـدول رقـم (2):** قواطـع مجـالس البلديـة فـي محافظـة بغـداد المخصصـة لمواقـع شـبكة الحمايـة الاجتماعية 2007.

| الرصافة | القاطع | الكرخ | القاطع |
|---|---|---|---|
| 1 | قطاع المجلس البلدي في الصدر | 1 | قاطع المجلس البلدي في الكاظمية |
| 2 | قطاع المجلس البلدي في الاعظمية | 2 | قاطع المجلس البلدي في الكرخ |
| 3 | قطاع المجلس البلدي في الكرادة | 3 | قاطع المجلس البلدي في المنصور |
| 4 | قطاع المجلس البلدي في 9 نيسان | | |
| 5 | قطاع المجلس البلدي في الرصافة | | |
| 6 | قطاع المجلس البلدي في المدائن | | |

* **المصدر:** الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على جريدة المدى/العدد 730/تموز/2006.

**آلية عمل شبكة الحماية الاجتماعية:**

تمنح الشبكة راتب الإعانة للعوائل ذات الدخل الواطئ اذ اعتمد مبلغ دولار واحد أو يزيد بقليل لتلك الأسر بحيث يكون دخلهم خلال الشهر 30 دولار والتي تعادل نحو 50 الف دينار شهريا(1)، ويحصل المعيل على الاعانات بعد تقديم الأوراق الثبوتية المتمثلة بتأييد المجلس البلدي والتأكد من عدم امتلاكه فرصة عمل حسب قاعدة معلومات وبيانات قطاع العمل والضمان الاجتماعي، فضلا عن عدم امتلاكه راتب تقاعدي حسب بيانات التقاعد العامة، وفي حالة المطلقة تقديم قسيمة الطلاق وهوية الأحوال المدنية الخاصة بالمعيلة وللأطفال ان وجدوا ويعد التأكد من صحة صدور هذه الوثائق وبعد سلسلة المراجع والروتين الإداري يحصل المعيل على راتب الإعانة، وتحجب عنه الإعانة في حالة توفر فرص عمل لحالة منح قروض حاليا كذلك الطالب الذي اكمل دراسته يحجب عنهما في هاتين الحالتين راتب الإعانة.

**رابعا: المبالغ الممنوحة في شبكة الحماية الاجتماعية للمستحقين:**

حددت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية المبالغ التي تصرف للمسجلين في نظام الشبكة بحسب الجدول أدناه:

**جدول رقم (3):** الرواتب التي تصرف للمسجلين في نظام شبكة الحماية الاجتماعية في العراق 2007.

| عدد أفراد الأسرة | المبلغ الممنوح (ألف دينار عراقي) |
|---|---|
| شخص واحد | 50 |
| شخصان | 70 |
| ثلاثة أشخاص | 90 |
| أربعة أشخاص | 100 |
| خمسة أشخاص | 110 |
| ستة أشخاص وأكثر | 120 |

**المصدر: (18).**

من الواضح إن المبالغ التي تقدمها شبكة الحماية الاجتماعية تكاد لا تغطي المحتاجين كافة من شرائح المجتمع التي تعاني من مخاطر الفقر، إضافة إلى ذلك فان الراتب المصروف لا يلبي احتياجاتهم، في توفير الغذاء والسكن والملبس والإنفاق على الصحة والتعليم، وكما تؤكد المعطيات الواقعية الخاصة برواتب شبكة الحماية الاجتماعية في العراق. فقد اعتمد مقياس الكفاءة بشكل أساس على عدد المستفيدين من هذا الراتب من غير البحث فيما إذا كانت التحويلات النقدية قادرة على تلبية احتياجات المستفيدين من هذه الشبكة. والمبالغ المذكورة في (الجدول، 3)، تبين لنا بشكل جلي هذه الحقيقة (5)، فمع معدلات التضخم المرتفعة، نلاحظ إن رواتب الشبكة تتآكل وتتناقص قيمتها الحقيقية كما في (الجدول، 4)، وهذا يعد من التحفظات التي تسجل على رواتب شبكة الحماية الاجتماعية.

ومن ضمن التحفظات التي تسجل على نظام شبكة الحماية الاجتماعية في العراق انه في سنة 2004 تم صرف رواتب لحوالي 113 ألف عائلة، في حين تشير التقديرات إلى اظهرها تقرير المسح الذي صدر عن الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في وزارة التخطيط والتعاون

الإنمائي ان 11% من السكان في العراق اي ما يعادل 2.6 مليون نسمة يعيشون في مستوى فقر مدقع ومعرضين ليكونوا غيرا امنين غذائيا (17)، الأمر الذي ادى الى ممارسة نسبة كبيرة من هذه الشريحة الى الى أعمال غير منتجة والتي تندرج تحت مسمى التسول، كبيع المناديل الورقية او أكياس النايلون وخصوصا من الأطفال.

**جدول رقم (4):** أعداد الأسر الفقيرة المستفيدة من راتب رعاية الأسرة لسنوات مختارة.

| السنة | العدد | مجموع المبالغ المصروفة (مليون دينار عراقي) |
|---|---|---|
| 1980 | 147 | 0.6 |
| 1984 | 44741 | 18 |
| 1990 | 71775 | 35 |
| 1998 | 70230 | 586 |
| 1995 | 70641 | 1.861 مليار |
| 1996 | 61468 | 1.606مليار |
| 1998 | 5521 | 1.524مليار |
| 2000 | 44961 | 2.452 مليار |
| 2001 | 57714 | 13.232مليار |

**المصدر: (5).**

ويعكس الجدول اعلاه تراجع أعداد الأسر مع ارتفاع حجم المبالغ المصروفة نظرا لتأكل قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار إلى حد يمكن معه القول إن قيمة الراتب لم تعد تعني شيئا في ظل التضخم وارتفاع أسعار السلع، لذا فان عدم كفاية الدخل سواء من خلال راتب الرعاية أو من خلال المصادر اخرى للدخل.

أما بخصوص فاعلية رواتب شبكة الحماية الاجتماعية في التخفيف من ظاهرة الفقر في العراق فان (الجدول، 5) يوضح تراجع الفاعلية من 9% في عام 1986 الى 3.75% عام 1994.

**جدول رقم (5):** فاعلية رواتب شبكة الحماية الاجتماعية بالوصول إلى المستحقين.

| السنة | مجموع السكان الكلي (مليون) | نسبة الفقر% | عدد الأسر الفقيرة | عدد الأسر المستفيدة | نسبة الأسر المستفيدة الى الأسر الفقيرة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1986 | 16.3 | 24 | 521600 | 47071 | 9 |
| 1990 | 17.9 | 25 | 596700 | 65668 | 11 |
| 1994 | 20 | 70 | 1866670 | 70216 | 3.75 |

**المصدر:** (18).

**تقييم فاعلية برنامج شبكة الحماية الاجتماعية:**

يحصل المعيل المشمول براتب شبكة الحماية الاجتماعية على ما قيمته دولار واحد أو يزيد بقليل مصروفا يوميا لمجموع أفراد العائلة التي يعيلها، وكما تم الإشارة في أعلاه الى إن أعلى راتب يحصل عليه المعيل يبلغ 120 الف دينار عراقي، وهذا المبلغ يكاد لا يسد احتياجات الفرد الغذائية وغير الغذائية الأساسية في العراق التي قدرت بحوالي 76896دينار/فرد/شهريا اعتمادا على أسعار عام 2007 (16).

ويعكس تقرير وحدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية– أدارة الشرق الاوسط الخاصة بالبنك الدولي ان نسبة الفقر المدقع تراوح بين 8%–10% خلال المدة من 2003–2004 وان شرائح اجتماعية اخرى بنسبة 12%–15% من السكان معرضة للانحدار الى نفس المستوى (3)، ويتزامن مع معدل الفقر وجود معدل بطالة حسب آخر مسوحات لوزارة التخطيط 30% من السكان، وفي السياق نفسه أصبح عدد الأسر المشمولة براتب الشبكة لغاية 2006 قرابة مليون أسرة عراقية، استأثرت محافظة بغداد 185 الف أسرة فقيرة مشمولة بالإعانة الاجتماعية فضلا عن البطاقة التموينية.

اما الموازنة العامة السنوية لسنة 2008 تضمنت مبلغ نحو 3.928 ترليون دينار عراقي لتمويل البطاقة التموينية، وعلى أساس ان عدد السكان الحالي بلغ نحو 30 مليون نسمة المشمولين بالبطاقة التموينية وهذا يعكس ان حصة الفرد في الشهر الواحد ستكون بحدود 9 دولار أمريكي (14)، وعلى افتراض ان عدد أفراد الأسرة الواحدة 5 أشخاص يصبح حصة العائلة من الدعم نحو 45 دولارا شهريا، فهل يكفي هذا المبلغ لتمويل عائلة خلال شهر واحد.

ان مفردات البطاقة التموينية من الرز والسكر والبقوليات والزيت والحليب والصابون لا توزع جميعها في الشهر الواحد بل لم تصل الى الوكيل كاملة فتوزع ناقصة من بعض موادها، الأمر الذي

يتطلب من المستهلك ان يشتريها من السوق بأسعار تجارية وبخاصة في مواعيد عدم توزيع تلك المواد ترتفع أسعارها محليا بسبب التضخم البالغ 36% سنويا خلال عامي 2004-2005 وانعكاسا للأسواق العالمية يوضح التقرير رقم 71 الخاص بارتفاع أسعار الحبوب الصادر عن وزارة الخارجية ان اسعار القياس العالمية للقمح والذرة والرز وفول الصويا سجل في اذار عام 2008 ارتفاعا لم يكن له نظير (19)، واستنادا الى بيانات الفاو يعكس التقرير ان أسعار الحبوب سوف ترتفع بنسبة 100% وبشكل غير وارد منذ عام 1945 هذا فيما يخص المواد الغذائية، اما جانب الخدمات المتمثلة بالكهرباء، النقل، الوقود، التعليم، الصحة يتجلى على النحو الأتي:

اغلب المواطنين مرتبطون بشبكة الكهرباء الوطنية الا ان الخلل الذي تعاني منه الشبكة وعدم استطاعتها تلبية الطلب المحلي وانقطاعها المتكرر اضطر المستهلك استئجار وحدات كهربائية من القطاع الخاص على افتراض ان الحد الأدنى الذي تستأجره العائلة يبلغ نحو 3 امبيرات شهريا بالمقابل تدفع 21 الف دينار ثمن الكهرباء اذا كان سعر الأمبير الواحد 7 الاف دينار يصبح المتبقي من الراتب 27 الف دينار مخصصات لشراء باقي المواد الغذائية، نفقات التعليم، خدمات صحية، النقل.

ويتزامن مع هذه الحالة طول انتظار المعيل لراتب الشبكة وكثرة مراجعاته وتجنبا لهذه المراجعات وتأمينا للحصول على راتب الاعانة يضطر المعيل الى أتباع طرق ملتوية للحصول على تلك الإعانة ومنها الاعتماد على معقبين للمعاملة مقابل مبلغ معين، لذا تضطر بعض العوائل ان تدع أبنائها يتركون التعليم ويدخلون سوق العمل غير النظامي.

وتتفاقم شدة هذه المشكلة عندما يكون ضحايا العمليات الارهابية من الذكور وبنسبة 21% من الشباب الذين يعيلون الأسر، وعليه يصبح تانيث الفقر هو السائد لهذه الفئة من المعيلين. في السياق نفسه يتميز نظام توزيع رواتب الشبكة الاجتماعية بالتوزيع العام مقتصرا على الإعانة الممنوحة لجميع المشمولين لا يتخلله اعانة مالية ضمنية على مدار السنة باستثناء منحة مقدارها 100 الف دينار عراقي قدمت عيدية للمشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية بمناسبة عيد الفطر لعام 2007، كذلك لا يشمل التوزيع تمييز كبار سن المستهلكين عن صغار السن، كما يقتصر برنامج الشبكة على اعانات مالية لا توزع خلاله مواد عينية ولا توجد صناديق ضمان صحي او صناديق الاستثمار تعود للشبكة.

ويتجلى ما ذكر أعلاه عندما يشير البنك الدولي في تقريره من تفادي أزمة إنسانية في العراق مسجلا جملة من الملاحظات عن فاعلية الشبكة ومنها (3):

- نظام التوزيع عام ويشمل جميع الأسر وليس الأسر الفقيرة.

- يتسم النظام بأساليبه غير التنافسية.
- لعدم وجود أنظمة متطورة للمحاسبة والاتصال والمتابعة فالنظام معرض بشدة للهدر والفساد، وهذا ما أيدته وحدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية العائدة للبنك الدولي.

ويتجسد عدم فاعلية برنامج الشبكة وضعف دورها في تخفيف وطأة الفقر للعوائل المشمولة بالإعانة في عدم مراعاة الجانب الإنساني خلال التعامل الوظيفي وسلوكيات المهنة مع تلك الفئة الفقيرة وكما في (الجدول، 5) المشار إليه سابقا، حيث يوضح تراجع نسبة الأسر المستفيدة من 9% عام 1986 الى 3.7% عام 1994 من رواتب الحماية الاجتماعية ويتجسد عدم الفاعلية بصورة جلية خلال دعوة مجلس الوزراء بتشكيل لجنة تعنى بالأرامل والمطلقات بتاريخ 2008/10/9

## الاستنتاجات

**توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات منها:**

1. إن العمل الاجتماعي ضروري ولا يمكن الاستغناء عنه من اجل تلبية الاحتياجات الأساسية للإنسان، التي من شانها أن توفر له الأمان. فشبكة الحماية الاجتماعية يمكن ان تؤدي إلى احداث تنمية بشرية حقيقية في العراق.
2. العمل الاجتماعي في العراق له جذور تاريخية تمتد إلى الربع الأول من القرن العشرين، غير ان هذا العمل بلغ أوج ازدهاره خلال عقد السبعينيات نتيجة المتغيرات الاقتصادية التي شهدها البلد.
3. يعد نظام البطاقة التموينية التي طبقت في العراق بعد عام 1991 من الآليات المهمة في تلبية احتياجات المستهلك من الغذاء الضروري على الرغم من التحفظات التي يمكن تسجيلها على هذا النظام من حيث عدم كفاءة المواد الموزعة واستفادة الفقراء وغير الفقراء بهذا النظام بمعنى أكثر توضيحا المستحقين وغير المستحقين.
4. على الرغم من رفع مستوى الرواتب المصروفة ضمن شبكة الحماية الاجتماعية بعد أحداث 2003 الا انها لازالت لا تفي باحتياجات المستفيدين، وبهذا فان شبكة الحماية الاجتماعية غير كافية لاحتواء الفقر والبطالة في العراق.

## التوصيات

1. يجب أن تضاف إلى شبكة الحماية الاجتماعية رعاية أخرى تقوم بها الحكومة من توفير الخدمات الاساسية كالصحة والتعليم خصوصا في المناطق البعيدة عن المراكز.

2. لأجل امتصاص البطالة التي بلغت معدلات مرتفعة ان تكون هناك حلول لمعالجة مشكلة البطالة، من خلال تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومنح القروض لمثل هذه المشاريع، وهذه سيكون لها دور في زيادة فرص العمل.
3. مراجعة مسالة التعليم ونوعيته وتجاوبه مع متطلبات السوق كأداة من أدوات معالجة القضية الاجتماعية ومكافحة البطالة والفقر مثلما هو أداة من أدوات زيادة الإنتاجية في الاقتصاد وتعزيز القدرة التنافسية.
4. إقامة برامج شبكات الحماية الاجتماعية بمختلف أنواعها بما فيها التدريب والتأهيل وتلك التي تقدم القروض والمساعدة الفنية لإقامة المشروعات الصغيرة.
5. توسيع وتحسين الخدمات الصحية خاصة للشرائح السكانية الفقيرة.
6. من الضروري البدء بإجراء البحوث والدراسات حول إمكانية اعتماد التخصيصات المقررة لرواتب شبكة الحماية الاجتماعية، لتمويل مشروعات إنتاجية في أنواع متعددة من الفروع الاقتصادية سواء أكانت زراعية أو صناعية أو إسكانية هذه المشاريع من شانها ان تحقق موارد مالية لتمويل رواتب شبكات المستفيدين من شبكة الحماية الاجتماعية، وكذلك فان امتصاص مشكلة البطالة سيكون من النتائج المفيدة لمثل هذا المشروع.
7. تحديد معايير الفقر والتأثيرات الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي على الدخل الحقيقي لمختلف فئات المجتمع
8. توفير قاعدة بيانات بأعداد المستحقين من إعانات الشبكة بما فيها شروط الانضمام كالعمر والحالة الاجتماعية والتحصيل الدراسي.
9. المرونة واليسر من موظفي الشبكة عند مراجعة المشمولين للانضمام الى برنامج الشبكة مع محاولة تقليص حلقات الروتين الإداري.
10. الفصل بين مبلغ الإعانة المالية ومبلغ أعانة الشبكة الحماية الاجتماعية.
11. إعادة النظر في الفئات المستفيدة من مبالغ الشبكة والمطالبة باسترجاع المبالغ من المتجاوزين وملاحقتهم حسب القانون وتشخيص الفئات التي حجبت عنها الإعانة والاستمرار بعمليات المتابعة.
12. توسيع برنامج القروض الممنوحة لإقامة المشاريع المدرة للدخل الذي تنفذه دائرة العمل والتدريب المهني التابعة للوزارة بعد التأكد من اهليته لتلك القروض.

13. السماح بالإقراض المتكرر في حالة عدم كفاية راس المال المشروع المنجز بعد التأكد من صحة ذلك والتوصية من الشبكة.
14. تفعيل آلية تعاون بين شبكة الحماية خلال وزارة العمل والشوؤن الاجتماعية مع وزارة المرأة ووزارة الهجرة والمهاجرين مع التخطيط والتعاون الإنمائي وكذلك مع المنظمات الدولية (الاسكوا) و(اليونيدو) لدعم وتعزيز برنامج الشبكة وبرنامج المشاريع الصغيرة.
15. العمل على التنوع في أقامة المشاريع التي تدعمها الشبكة والتوجه فيما بعد نحو المشاريع غير التقليدية (الحرفية، الفنية) بل مشاريع الاتصالات الالكترونية ومشاريع التجارة الرقمية فضلا عن شمول هذه المشاريع اكثر محافظات القطر.
16. إقرار قانون الضمان الصحي للأرامل والمطلقات والمعيلات كافة ومنح الأولوية للمرأة بالحصول على فرصة عمل كونها أكثر نسبة في الشبكة.
17. توفير السكن المناسب للمعالين والمشمولين برواتب الاعانة خلال مجمعات سكنية تابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية اللذين لم يتوفر لهم سكن واعتماد البطاقة الذكية للمشمولين الجدد والقدامى في توزيع رواتب المشمولين ببرنامج شبكة الحماية الاجتماعية في بغداد والمحافظات كافة.
18. تفعيل برنامج وكالة التنمية الأمريكية لدعم الأرامل العراقيات وتدريبهن على عمليات الإدارة العامة لتولي مهام القيادة في دوائر الدولة.
19. دور منظمات المجتمع وجمعيات حماية المستهلك لمراقبة الأسعار ومستوى الجودة للسلع والخدمات بشكل مستمر للحد من التضخم.
20. تفعيل دور المفتش العام في دوائر الرعاية الاجتماعية وتقديم تقارير دورية حول آليات عملها.

## المصادر


**1.** الامم المتحدة. (2002). اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، اثار الفقر والبطالة على التنمية في منطقة الاسكوا رقم (18) /4 ايلول.

**2.** الأمم المتحدة. (2003). اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الضمان وشبكات الأمان الاجتماعي في إطار السياسات الاجتماعية، نيويورك.

**3.** البنك الدولي. (2005) ادارة الشرق الأوسط، وحدة التنمية، تقرير اعادة بناء العراق: الاصلاح الاقتصادي والمرحلة الانتقالية.

**4.** الربيعي، ليث سلمان. (2002). دور مراكز البحوث ومنظمات المجتمع المدني في حماية المستهلك. دراسة مقدمة إلى ندوة الحماية القانونية للمستهلك، قسم الدراسات القانونية– بيت الحكمة.

**5.** العبيدي، كوثر. (2002). المضامين الاجتماعية والاقتصادية لراتب رعاية الاسرة، اطروحة دكتوراه. جامعة بغداد. كلية الاداب.

**6.** القدسي، سليمان شعبان. (2002). الكفاءة التوزيعية لشبكات التكافل الاجتماعي في الاقتصاد العربي. سلسلة اوراق العمل، المعهد العربي الكويت.

**7.** المعموري، محمد علي موسى. (2000). تحليل سلوك الفقر– العراق– حالة دراسية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد.

**8.** المهاجر، محمد كاظم. (1996). الفقر في العراق، قبل وبعد حرب الخليج، الأمم المتحدة، الاسكوا، نيويورك.

**9.** حمزة. كريم محمد. (2007). شبكة الحماية الاجتماعية في العراق مزايا ومعوقات. بحث منشور. مجلة دراسات اقتصادية. بيت الحكمة. العدد 19. السنة السابعة.

**10.** علي، عبد المنعم السيد، (1997). الاقتصاد العراقي الى اين؟ تاملات وتطلعات، ورقة مقدمة الى ندوة مركز دراسات الخليج العربي، حول مستقبل الاقتصاد العراقي، جامعة اكسترا، 9–11 تموز 1997.

**11.** عيسى، علي، (1989). الضمان الاجتماعي: مقارنة بين نظم الضمان في الاردن والدول العربية، عمان، 1989.

**12.** فهد، علاء جلوب. (بدون سنة نشر) بحث عن شبكة الحماية الاجتماعية. منشور في الموقع الرسمي لوزارة المالية في جمهورية العراق على شبكة الانترنيت.www.mof.gov.iq

**13.** وزارة التخطيط. (1980). مشروع خطة التنمية القومية للسنوات 1981–1985. بغداد.

**14.** وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي. (2007). خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، التقرير التحليلي.

**15.** وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات. (2008). التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008.

**16.** وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات. (2007). مؤشرات قياس الفقر في العراق من واقع بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة لعام 2007.

**17.** وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات. (2008). التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة، العراق.

**18.** وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الست ليلى كاظم شبكة الحماية الاجتماعية (مقابلة بتاريخ 2007/10/12).

**19.** وزارة الخارجية، دائرة التخطيط السياسي. (2008). ارتفاع اسعار الحبوب، تقرير رقم (71).

**20.** ياسين. عدنان. (2004) التنمية الاجتماعية في العراق المسارات والآفاق. في العراق والمنطقة بعد الحرب قضايا أعادة الأعمار الاقتصادي والاجتماعي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. الطبعة الاولى.

**21.** United Nations Childrens Fund (UNICEF)Situation Analysis of Children and Women in Iraq .1998

# The reality of social protection systems in Iraq and its impact on consumer protection

**Hasna. N. Ibrahim** **Wissal. A. husin**

**Center for market research and consumer protection**

**University of Baghdad**

## Abstract

**The research Review the reality of the social protection network and the mechanisms of its work by identifying the historical stages of social activity in Iraq and the categories covered by the program as well as obstacles of work according to the standard by which the breadwinner gets on social assistance, and includes a proposed research program with some recommendations for activating the work of the social protection network.**